تنين وسط زواحف الإغوانا

أنطوني إلسون

العلاقات الاقتصادية والمالية بين الصين وأمريكا اللاتينية تمثل أهمية متزايدة بالنسبة للمنطقة.

وصف الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال زيارته إلى أمريكا اللاتينية في شهر يوليو ٢٠١٤ العلاقة بين بلده وأمريكا اللاتينية «بمجتمع يجمعه مصير مشترك». ولكن يبدو أن الصين هي التي تشكل هذا المصير.

ومع انفتاح اقتصاد الصين عقب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠١، اضطلع البلد سريعا بدور رئيسي في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠١٢، أصبحت الصين أكبر دولة تجارية في العالم، كما أصبحت في عام ٢٠١٣ ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الولايات المتحدة وثالث أكبر مصدر للاستثمار في الخارج بعد الولايات المتحدة واليابان.

وكانت الصين قد قامت بزيادة الروابط الاقتصادية والمالية بأمريكا اللاتينية كجزء من توسعها الكبير في التجارة العالمية ونشاط الاستثمار منذ بداية القرن. وهذه المبادرات الصينية لم تقتصر على أمريكا اللاتينية فحسب، ولكنها جزء من استراتيجية «التوسع الجغرافي» الأعم التي تهدف من خلالها الصين إلى إقامة روابط تجارية ومالية مع عدد من المناطق النامية في الجنوب — في إفريقيا ووسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد ظهرت أهمية علاقة الجنوبين المتنامية بين الصين والبرازيل خلال زيارة شي في عام ٢٠١٤، حيث تم الاتفاق رسميا في مدينة فورتاليزا بالبرازيل على ترتيبات جديدة يقوم بموجبها تحالف بلدان بريكس — البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا — بتقديم قروض إلى الاقتصادات النامية.

تعزيز العلاقات

شهدت التجارة الثنائية بين الصين وأمريكا اللاتينية نموا ملحوظا منذ أوائل الألفينات — من ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣ (راجع الرسم البياني). وبينما زاد عدم التوازن بين الشريكين التجاريين لصالح الصين خلال هذه الفترة، شابت علاقة التجارة الثنائية بينهما أوجه عدم اتساق أخرى تمثلت في أن أهمية الصين لأمريكا اللاتينية كشريك تجاري أكبر من أهمية أمريكا اللاتينية للصين. إذ تمثل الصين في الوقت الحالي ثاني أكبر مصدر لواردات أمريكا اللاتينية (بعد الولايات المتحدة) وثالث أكبر مقصد لصادرات أمريكا اللاتينية (بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي).

وجميع صادرت أمريكا اللاتينية للصين تقريبا سلع أولية (مواد هيدروكربونية ونحاس وخام الحديد وفول الصويا). وطلب الصين على هذه السلع هي من أحد أسباب المكاسب الكبيرة في معدلات التبادل التجاري التي جنتها أمريكا اللاتينية في الأعوام الخمسة التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي وقعت خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وأدت هذه المكاسب في معدلات التبادل التجاري وما صاحبها من نمو في حجم الصادرات إلى نمو هائل في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الدخل في المنطقة خلال العقد الماضي.

وتعكس واردات الصين من أمريكا اللاتينية طلب البلد الكبير على المواد الخام اللازمة لدعم عملية التنمية. وترتفع نسبة تركز الواردات القادمة من المنطقة، حيث يأتي أغلبها من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبيرو

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين موجهة في معظمها إلى تمويل التوسع في استغلال الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية.

وفنزويلا. وقد أصبحت الصين الشريك الأساسي لهذه البلدان في تجارة التصدير. ولكن واردات الصين من المواد الخام والسلع الوسيطة متنوعة للغاية نظرا لأنها تقوم بالشراء من موردين في إفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، وذلك باستثناء النحاس، حيث تستورد الصين ٥٥٪ من إمدادات النحاس اللازمة من منطقة أمريكا اللاتينية (منها ٣٠٪ من شيلي).

وفي المقابل كانت أغلب صادرات الصين إلى أمريكا اللاتينية سلع مصنعة، وذلك اتساقا مع النمط التاريخي لعلاقات التجارة الصناعية بين بلدان الشمال والجنوب. غير أنه توجد استثناءات ملحوظة للعلاقة التجارية التقليدية القائمة على مبادلة السلع المصنعة بالمواد الخام، وأهم مثال على ذلك شراء الصين مؤخرا طائرة نفاثة من شركة إمبراير البرازيلية.

ولكن بوجه أعم لم تستطع أمريكا اللاتينية تصدير السلع المصنعة إلى الصين بسبب الحواجز الإدارية الكثيرة التي تفرضها الصين وارتفاع تكلفة النقل مقارنة بأسواق نصف الكرة الغربي. وأشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مخاوف في الأرجنتين والبرازيل بشأن احتمالات إغراق أسواقهما بصادرات صينية مصنعة بسيطة كالصلب والأقمشة والأجهزة المنزلية.

الإقراض والاستثمار

وازدادت الروابط المالية أيضا بين الصين وأمريكا اللاتينية ازديادا ملحوظا منذ منتصف العقد الماضي، ولكن نشاط الصين الإقراضي والاستثماري كان أقل كثيرا بالقيمة المطلقة من وارداتها من المنطقة. فوفقا لمؤسسة الحوار بين البلدان الأمريكية التي يقع مقرها في واشنطن العاصمة، بلغ مجموع التزامات الإقراض المقدمة من بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني إلى أمريكا اللاتينية منذ عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي.

وقد قارب حجم الإقراض المقدم من الصين في عام ٢٠١٠ القروض المقدمة من البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد مجتمعة، ولكنه تراجع منذ ذلك الوقت. وعلى عكس القروض المقدمة من هذه الوكالات، خصصت الصين جزءا كبيرا من قروضها للبلدان التي لا يمكنها الحصول بسهولة على التمويل من المصادر الرسمية أو الخاصة الأخرى، مثل الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا. وتتوقع فنزويلا التي يبلغ نصيبها في مجموع القروض الصينية المقدمة للمنطقة النصف تقريبا أن تسدد الجزء الأكبر من تلك القروض في صورة عينية من خلال الصادرات النفطية. ولم تفرض الصين سوى شروط محدودة، إن وجدت، على الإقراض المقدم للمنطقة، والذي تم توزيعه على مجموعة متنوعة من مشروعات البنية التحتية.

وخلال الجولة الأخيرة للرئيس الصيني في أمريكا اللاتينية، أعلن عن قيام الصين بتقديم قروض جديدة بقيمة ٣٥ مليار دولار أمريكي لتمويل مزيد من مشروعات البنية التحتية والتنمية المهمة للصين والبلدان المتلقية في أمريكا اللاتينية على حد سواء. وسيقوم بإدارة الجزء الأكبر من هذه القروض التمويلية منتدى مشترك جديد بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلن عنه أيضا خلال زيارة الرئيس الصيني. والغرض من هذا المنتدى تعزيز التعاون بين الشريكين في مجموعة أكبر من القضايا بخلاف العلاقات الاقتصادية والمالية.

ومن مشروعات البنية التحتية المهمة التي تجري مناقشتها بين الصين والبرازيل وبيرو إنشاء خط سكك حديدية عابر لقارة أمريكا الجنوبية. وسيكون هذا المشروع الأول من هذا النوع في المنطقة. وجرت مناقشات أيضا بين مستثمر صيني من القطاع الخاص وحكومة نيكاراغوا بشأن حفر قناة في نيكاراغوا للربط بين المحيطات.

وتعكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من الصين نمط وارداتها، وتوجه في معظمها إلى التوسع في استغلال الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية (استخراج النحاس وخام الحديد والتنقيب عن المواد الهيدروكربونية وإنتاج فول الصويا). وكانت الأرجنتين والبرازيل وبيرو أكبر البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من الصين والتي بلغت حوالي ٣٢ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢. ومن المقرر أن تقوم الشركات الصينية بإقامة مشروعات كبيرة بقيمة ٢٠ مليار دولار أمريكي بهدف تنمية موارد النحاس في بيرو. ويتجاوز ذلك حجم استثمارات شركات الولايات المتحدة وكندا مجتمعة والتي كانت تهيمن حتى الآن على الاستثمارات في قطاع النحاس في بيرو.

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تضخ الصين جزءا كبيرا من استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى أمريكا اللاتينية من خلال جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان. ولكن المقصد النهائي لهذه التدفقات لا يمكن تحديده بوضوح. وباستثناء التدفقات التي يتم ضخها من خلال هذه المراكز المالية

التنين الهادر

سجلت الصين زيادة ملحوظة في حجم التجارة الثنائية مع أمريكا اللاتينية منذ بداية القرن، وتجاوزت مبيعاتها للمنطقة حجم مشترياتها.

(التجارة بين أمريكا اللاتينية والصين، بمليارات الدولارات الأمريكية)

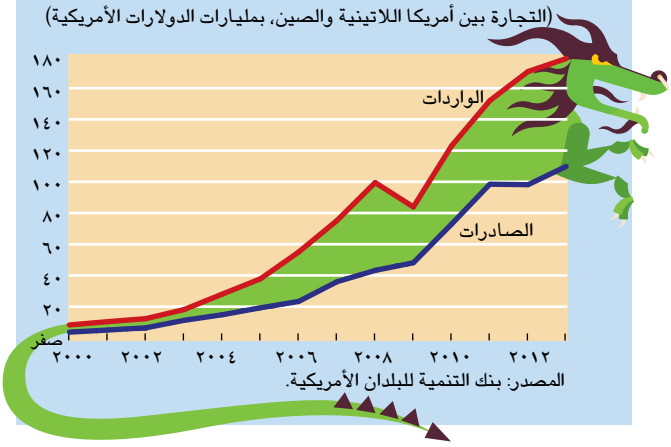

المصدر: بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

الخارجية، تبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين حوالي ٥٪ إلى ٦٪ فقط من مجموع الاستثمارات الوافدة إلى أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، ولكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة.

بعض السلبيات وسط الإيجابيات

وقد حققت العلاقات الاقتصادية والمالية بين أمريكا اللاتينية والصين مكاسب كبيرة للمنطقة خلال السنوات الأخيرة في صورة زيادة في الصادرات وتدفقات رأسمالية أجنبية داخلة. ولكن قد تكون هناك تداعيات سلبية على المدى الأطول.

وترتبط إحدى المشكلات بظاهرة إعادة توجيه النشاط التصديري للمنطقة نحو السلع الأساسية. فقد تراجعت نسبة المواد الخام في صادرات أمريكا اللاتينية من حوالي ٥٢٪ في أوائل ثمانينات القرن الماضي إلى ٢٧٪ في أواخر التسعينات، ولكنها ارتفعت مجددا إلى ما يزيد على ٥٠٪ قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية مباشرة. وواجهت أمريكا اللاتينية مشكلات بسبب اعتمادها على مدى التاريخ على تصدير الموارد الطبيعية، حيث تعرضت لمخاطر تقلبات معدلات التبادل التجاري وتراجعت قدرة قطاع الصناعة التحويلية على المنافسة بسبب تقلبات أسعار الصرف.

وزادت من حدة هذه الظاهرة زيادة واردات أمريكا اللاتينية مؤخرا من السلع المصنعة الصينية، والتي تدخل أغلبها في منافسة مباشرة مع نشاط الصناعة التحويلية في المنطقة الموجه نحو الأسواق المحلية والإقليمية. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تراجع الطلب على منتجات القطاعات الأخرى الصناعية وغير الصناعية القائمة على توريد هذه السلع المصنعة. وتزيد قضايا الإغراق المشار إليها آنفا من حدة هذه المخاوف. ونظرا لطبيعة الصادرات الصينية إلى المنطقة، فإن النفع المحقق من مساهمتها في التقدم التكنولوجي للعملية الإنتاجية في المنطقة محدود أو منعدم.

ووفقا للبيانات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، تراجع حجم الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة من ٢٥٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٠٠ وإلى ١٥٪ في عام ٢٠١٠. وخلال الفترة نفسها، ارتفع حجم الصناعة التحويلية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين إلى حوالي ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ووفقا لدراسة حديثة، فإن الصادرات الصينية من السلع المصنعة منخفضة التكلفة إلى أمريكا اللاتينية والأسواق الأخرى أدت إلى تراجع قدرة أمريكا اللاتينية على المنافسة في تلك الأسواق، مما فرض عقبات كبيرة على توسع القاعدة الصناعية للمنطقة (راجع دراسة Gallagher and Porzecanski,2010).

وإلى جانب المنافسة من صادرات السلع المصنعة الصينية، تأثرت أمريكا اللاتينية سلبا بسبب التراجع الأخير في معدلات التبادل التجاري الخارجي وانخفاض الطلب العالمي على سلعها الأولية، وهو ما يعود في جزء منه إلى إعادة التوازن الاقتصادي في الصين من خلال خفض الاستثمارات وزيادة الاستهلاك المحلي (راجع مقالة بعنوان «التحول الصيني» في عدد يونيو ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). وفي ظل هذه التطورات، تواجه المنطقة مجددا احتمالية حدوث تراجع حاد في معدلات النمو وفقا للتنبؤات الواردة في العدد الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ونتيجة هذه الأوضاع المعاكسة، تواجه مسيرة التنمية طويلة الأجل في المنطقة بعض من نفس التحديات التي أعاقت استمرارية النمو خلال المرحلة التي سبقت الشراكة مع الصين. ويتمثل أحد هذه المعوقات في توفير مزيد من الدعم بخلاف ما تقدمه الصين من أجل توسيع وتحديث البنية التحتية لقطاعات النقل والشحن وتوليد الطاقة. وخلال السنوات الأخيرة، نفذت أمريكا اللاتينية استثمارات محدودة في البنية التحتية، حيث بلغت الاستثمارات العامة حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال العقد الماضي، وهي نسبة أقل من نصف المعدل السنوي للاستثمارات في الاقتصادات مرتفعة النمو في شرق آسيا.

ويتمثل أحد أهم مجالات تطوير البنية التحتية والذي أصبح من عوامل تنافسية قطاع التصدير المهمة في جودة خدمات تسهيل التبادل التجاري التي يوفرها كل بلد — التخليص الجمركي وإجراءات النقل، ونظم الاتصالات، والتمويل التجاري، وإجراءات تسجيل الشركات الجديدة. ومع تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية في التجارة الدولية، أصبحت هذه الخدمات لا غنى عنها. ولا تشارك أمريكا الجنوبية سوى مشاركة محدودة في سلاسل القيمة العالمية — وهي مشاركة أقل

يفترض أن تتيح إعادة توازن الاقتصاد الصيني فرصا للنمو في صادرات المنطقة من السلع المصنعة.

كثيرا مقارنة بشرق آسيا، على سبيل المثال. فقد سميت منطقة شرق آسيا باسم «مصنع آسيا» بفضل شبكة علاقاتها الصناعية الكثيفة عبر الحدود التي تدعم ديناميكية التصدير، والتي تضطلع الصين بدور رئيسي فيها.

ويتمثل ثاني المجالات المهمة للتنمية المستقبلية لأمريكا اللاتينية في الابتكار التكنولوجي، وهو مجال ضروري لتحديث قاعدة الصناعة التحويلية وزيادة إنتاجية العمالة. فتنويع الصادرات القائم على زيادة مستوى التطور التكنولوجي للسلع المصنعة من العوامل الأساسية في تعزيز ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وتشير المسوح الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الشركات الخاصة في أمريكا اللاتينية تعاني عموما من أوجه قصور — مقارنة بشرق آسيا — في القدرات التكنولوجية التي تدعم مزاولة الأعمال، وهو ما يتضح من حجم الإنفاق على البحوث والتنمية، والقدرات الابتكارية، وعدد براءات الاختراع.

وإلى جانب مجالات التحسين المذكورة، ينبغي على حكومات أمريكا اللاتينية الاستفادة من المنتدى الجديد المشترك بين الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إيجاد وسائل لتنويع تجارة صادرات المنطقة وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين. ومن المفترض أن تتيح إعادة التوزان الاقتصادي في الصين على نحو ما أشرنا آنفا فرصا للنمو في صادرات المنطقة من السلع المصنعة في ظل الارتفاع المتوقع في قيمة اليوان وارتفاع مستويات الأجور والاستهلاك على المستوى المحلي. وبمرور الوقت، يفترض أن تساعد هذه الجهود أمريكا اللاتينية على الاستفادة بدرجة أكبر من علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الصين التي أصبحت أحد أهم شركائها في الاقتصاد العالمي.

وزيارة الرئيس الصيني لأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٤ دليل ملموس على أن هذه التطورات لها أهمية استراتيجية للصين أيضا. ■

أنطوني إلسون مدرس في جامعتي ديوك وجونز هوبكنز، ومؤلف كتاب بعنوان Globalization and Development: Why East Asia Surged Ahead and Latin America Fell Behind.

المراجع

Gallagher, Kevin, and Roberto Porzecanski, 2010, Dragon in the Room: China and the Future of Latin American Industrialization *(Palo Alto, California: Stanford University Press).*